مقدمة

ممـــا لا شك فيه أن القرن العشرين يمكن اعتباره بحق عصر الدولة، ففيه برزت منظومة الدولـــة القومية أو الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل، فمنذ منظومة " وستفاليا " التي أرست دعائم الدولـــة القومـــية كما نفهمها الآن، وهذا الشكل من التنظيم السياسي يتطور، وما إن حل القرن العشرين حتى أصبحت الدولة الوطنية هي الشكل السياسي المعترف به في كل الهيئات الدولية، إن القـــرن العشـــرين هو بحق عصر عالمية الدولة التي أصبحت القوة الأساسية على المستوى الخارجي وكذلك الداخلي.

وإذا كـــان العالم الغربي قد عرف هذا الشكل من التنظيم السياسي منذ القرن السابع عشر، فإن العالم الثالث لم يعرف ذلك إلا مع الاستعمار، فما إن انتهت الحرب العالمية الثانية وتغيرت موازين القوى في العالم أجبرت الظروف السياسية العالمية والداخلية الدول المستعمرة على منح الاســـتقلال السياســـي لمستعمراتها، وهكذا منذ خمسينات القرن الماضي تقريبا بدأ العالم الثالث يسعى جاهدا لبناء الدولة الحديثة أو دولة ما بعد الاستعمار، ونتيجة لضعف هياكل الدولة والبناء الاجتماعي المحلي وجدت الدولة في العالم الثالث نفسها القوة الوحيدة القادرة على قيادة وتسيير المجـــتمع، وهكـــذا انطلـــق القادة السياسيون في هذه البلدان في بناء الدولة الحديثة تحت أسماء مختلفة نتيجة لاختلاف التوجهات الأيديولوجية.

ومـــن الناحـــية الـــنظرية والبحثـــية فإن موضوع الدولة في العالم الثالث لم تخصص له دراسات جادة، وخاصة من طرف أبناء هذا الجزء من العالم، رغم أن علماء الغرب تناولوا هذا الجانـــب بـــل خصصت له مدارس نظرية مثل نظرية التحديث. إذا فكل الذي كتب تقريبا عن العـــالم الثالث في هذا الجانب كان من طرف علماء القوة الاستعمارية القديمة وليس من طرف أبـــنائه، من هذا المنطق وإحساسنا بنقص الدراسات حول الدولة تأتي هذه الدراسة لتلقى مزيدا مـــن الضـــوء عن هذا الموضوع .و إذا كان فكر وخطاب العولمة المهيمن حاليا يبشر بانتهاء عصر الدولة وتقليص دورها إلى اقصى الحدود ، فإن الواقع المعاش حاليا وخاصة بعد احداث الحـــادي عشر سبتمبر 2001 بينت مما لا يدعو مجالا للشك إن الدولة مازالت من القوة بمكان وأن الفكر الداعي إلى زوالها مجرد خرافة .

انطلاقا من هذا التصور قام الباحث بتناول هذا الموضوع من خلال أربعة فصول تناولت التراث النظري حول الدولة بشكل عام والدولة في العالم الثالث بشكل خاص وذلك من خلال وجهتي نظر نظرية التحديث ونظرية التبعية.

خصص الفصل الأول فيها إلى تناول نشأة علم الاجتماع السياسي ومكانة الدولة فيه، وتعرضنا فيه بعد ذلك إلى مفهوم الدولة وأسباب ظهورها ومكانتها في الفكر الغربي والفكر العربي.

أما الفصل الثاني فتناول الدولة في المجتمعات الغربية وقسمناه إلى قسمين، الأول خصص للدولة من وجهة نظر الاتجاه التعددي الوظيفي، والقسم الثاني خصصناه إلى وجهة النظر الماركسية حول الدولة من خلال الماركسية الكلاسيكية والتطورات الحديثة التي حدثت في هذا القرن من طرف الماركسيين المحدثين، وكان هدفنا من هذا الفصل هو تبيان أن الدولة في المجتمعات الغبية كانت دراستها سابقة على الدولة في مجتمعات العالم الثالث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار ذلك كإطار مرجعي يمكن أن نقارن بينه وبين الدولة في العالم الثالث.

أما الفصل الثالث فقد خصص لوجهة نظر اتجاه التحديث حول الدولة في العالم الثالث، حيث يعتبر هذا الاتجاه الامتداد الطبيعي للاتجاه الوظيفي التعددي إذ يعيد نفس مقولات هذا الاتجاه محاولا تطبيقها على العالم الثالث.

أما الفصل الرابع فخصص لاتجاه التبعية وكيفية تناوله لموضوع الدولة في العالم الثالث، وذلك من خلال دحضه لأطروحات نظرية التحديث وتفنيدها.

وختمنا هذه الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم النتائج المتوصل إليها

مدخل نظري:

لا يكـــاد يخلو كتاب في علم السياسة أو علم الاجتماع السياسي من التعرض إلى موضوع الدولـــة، بـــل يمكن القول أنه- أي موضوع الدولة- يعتبر الموضوع المركزي في علم الاجتماع السياسي، فليس هناك من يشك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارها الإطار الذي يتم فـــيه النشـــاط السياسي، فالحياة السياسية تتسم بتمركز السلطات في أجهزة الدولة، وهكذا يظهر علـــم الاجـــتماع السياســـي على أنه العلم الذي يدرس الدولة ومؤسساتها، إن هذه الأهمية التي تحـــتلها الدولـــة فـــي علم الاجتماع السياسي أدت بالبعض مثل " لابيني دو فيلنوف" (la bigne devilleneuve) أن يقـــترح مصـــطلح علم الدولة (Statologie) لاعتقاده بأنه أكثر دقة من علم السياسة[1] وهو ذات الموقف الذي يعتقده " مارسيل بريلو" (M. Prelot) في مؤلفاته[2].

مـــن هـــنا تمـــثل دراسة سوسيولوجية الدولة أحد الاهتمامات الرئيسية في علم الاجتماع السياســـي بصفة خاصة، وإن كانت تعتبر أحد المواضيع المشتركة لعدة فروع علمية كالسياسة والقانون والتاريخ والأنثرولوجيا والاقتصاد ومؤخرا علم الاجتماع التاريخي، وغيرها ورغم أن لكل فرع علمي ومعرفي مجاله الخاص، إلا أن الاعتماد بين هذه العلوم يبدو كبيرا وخاصة في وقتنا الحالي الذي يتسم بعدم وجود حدود معرفية بين الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية خاصة والعلوم الإنسانية عامة.

ورغـــم الأهمـــية المطلقة للدولة إلا أن الباحثين في علم الاجتماع قد تجاهلوا دراسة هذا الموضوع وربما يرجع ذلك إلى تقسيم العلم بين العلوم الاجتماعية بحيث أصبح الهدف من علم الاجـــتماع هـــو دراســـة المجتمع كما حدد مفهومه مفكروا القرن التاسع عشر (19) بما يعرف بالمجـــتمع المدني الذي يتضمن الاقتصاد والأسرة والأنظمة الأخرى خارج نطاق الدولة، وهكذا أصبح تحليل الدولة ودراستها يمثل الموضوع الخاص للعلوم السياسية[3].

---

(1)- جـــان بـــيار كـــوت وجـــان بـــيار مونـــي. *مـــن أجـــل علـــم اجتماع سياسي*. ترجمة محمد هناد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1985 ص 11.

(2)- مارســـيل بـــريلو. *علـــم السياســـة*. تـــرجمـــــة محمـــــد برجاوي. بـــيروت – باريس: منشورات عويدات. الطبعة الثالثة. 1983.

(3)- محمد علي محمد. *أصول علم الاجتماع السياسي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. بدون سنة. ص 111.

والحقـيقة أن موضوع الدولة تم استبعاده وعن قصد من قبل علماء السياسة، وخاصة بعد انتشار المدرسة السلوكية في علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي ركزت بالدرجـة الأولـى علـى المجتمع والسياسة أي بتأثير المجتمع على السياسة (أي تأثير الأسرة والمدرسة وأنماط القيم الثقافية) على السلوك السياسي مهملة عن قصد تأثير السياسة والدولة على المجتمع[1].فـإلى حين السنين القليلة الأخيرة فإن أغلب الأعمال في ميدان علم الاجتماع السياسي تجنبت الخـوض في موضوع الدولة[2] وخاصة العلماء الإنجليز والأمريكيين معتبرين موضوع الدولة ميدانا غير صالح للدراسة والبحث في علم الاجتماع، ولكن هذا التجاهل تم التخلي عنه وخاصة مـنذ الستينات من القرن الماضي حينما اكتشفت الدولة كموضوع للدراسة للمرة الثانية من قبل علماء الاجتماع في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع بداية السبعينات وحتى قبلها بقليل وتحت تأثير العديد من العوامل المحلية والخارجية حيـث أثارت كتابات بعض الماركسيين الجدد موجة جديدة من الاهتمام بموضوع الدولة بعد أن تبيـن أنـه حتى في المجتمعات الاشتراكية والتي تأخذ بالماركسية كإطار إيديولوجي عام، فإن مؤسسـة الدولة تترسخ بدلا من أن تضعف تمهيدا لاختفائها وهو ما كانت تذهب إليه المقولات الماركسية الكلاسيكية، كما لوحظ أن الكثير من الخصائص الهيكلية لمؤسسة الدولة الحديثة تكاد تكـون هـي سـواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، ومن أقطاب هذه الموجة الجديدة في دراسة ظاهرة الدولة بكل تعقيداتها وبعلاقاتها المتشبعة بالمجتمع المدني من ناحية والمجتمع الدولي من ناحـية أخرى، تبرز كتابات " ثيدا سكوكبول " و" دافيد هيلد " و" ألفرد ستيبان " و" روجر ديل " وغيرهم[3].

إذن وتحـت تأثير العديد من المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية بعد أن تعممت ظاهرة الدولـة بعـد حصـول معظم المستعمرات على استقلالها السياسي وتمسكها بالإطار التنظيمي والقانونـي لفكـرة الدولـة كما صاغها الفكر الدستوري الأوروبي، والقوة التي أصبحت تتمتع بهـا الدولـة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية، كل هذه العوامل اجتمعت لتجعل من موضوع

---

(1)- نزيه نصيف الأيوبي. العرب ومشكلة الدولة. بيروت: دار الساقي. 1992. ص ص 16-17.

(2)- Bertrand Badie ET Pierre Birnbaum. *The Sociologie Of The State*. The University of chicaco press. 1983. PP 25-26.

(3)- سـعد الديـن إبراهـيم وآخرون. *المجتمع والدولة في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1988. ص 70.

الدولـــة موضـــوعا رئيسيا في علم الاجتماع السياسي بعد أن تم إهماله أو لم يتـــم معالجتـــه بشكل كاف من قبل رواد علم الاجتماع، رغم أننا نجد إشارات لذلك عند " دوركايم" و"سبينسر" و"أوغست كونت" إضافة إلى ذلك أن علم الاجتماع السياسي لم يصبح علما مستقلا بذاته إلا بعد الأربعينات من هذا القرن.

والحقـــيقة أن ظهـــور الأفكار السياسية حول موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع ليس وليد العصـــر الحديـــث أو المعاصـــر، وليس وليد الثورة الفرنسية وعصر التنوير، بل نجد الاهتمام بموضـــوع الدولـــة مـــنذ عصر الحضارة اليونانية الإغريقية، فأرسطو وأفلاطون ومن خلال كتابـــيهما (علم السياسة والجمهورية) تعرضا إلى العديد من الأفكار الرئيسية التي مازالت تجد صداها في وقتنا الحالي إلى درجة أننا نجد عالم السياسة والاجتماع السياسي الأمريكي "روبرت دال" (R.Dahl) يهتم بآراء أرسطو ويستشهد بها في كتاباته[1]. ولكن أقصى ما توصل إليه الفكر اليونانـــي هو الدولة – المدينة، أما الدولة بمفهومها المعاصر فهي ظاهرة أوروبية لم تظهر إلى الوجـــود إلا مـــع بدايـــة القرن السادس عشر، فعندما يتحدث الكثيرون عن الدولة في الأدبيات السياســـية المعاصرة، فإن ما يدور في أذهانهم بصفة أساسية ظاهرة الدولة القومية كما تطورت فـــي أوروبا الغربية منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين وكما نظر لها مفكرون رواد مـــن قبل "مكيا فيللي" و"بودان" و"هوبز" و"هيجل" إلى أن جاء "ماركس" في القرن التاسع عشر بتحديه النقدي لمفاهيم الدولة المتعارف عليها[2].

ومنذ هذا التاريخ أصبحت الدراسات حول الدولة إما تسير في نفس النهج الماركسي مرددة نفـــس التصـــور أو مطورة أطروحاته تماشيا مع التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، أو كرد فعـــل للاتجـــاه الماركسي مفندة أطروحاته، وقد تمخض عن ذلك الاتجاه التعددي الوظيفي كما رســـم إشكاليتة الأولى كل من "دور كايم" و"فيبر"، وعلى العموم وتبعا لـــ"سكينر" (Skinner)[3]، ومع بداية القرن السابع عشر فإن مفهوم الدولة، طبيعتها، سلطاتها وحقها في القيادة أصبح يمثل الموضـــوع الأكـــثر أهمـــية فيما يخص التحاليل في الفكر السياسي الأوروبي وأن التحول في الاستعمال الحديث لمصطلح الدولة استخدم أولا في فرنسا.

---

(1)- روبرت داهل. التحليل السياسي الحديث. ترجمة علاء أبو زيد. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر. 1993.
(2)- نزيه نصيف الأيوبي. مرجع سابق. ص 7.
(3)- R. Ralford and R. Fragland. *Powers of Theory*: Capitalism The State And Democracy. Combridge University, London, New york. 1985. p2.

فالدولـــة إذن وبهذا المفهوم هي ظاهرة أوروبية انتشرت إلى بقية أنحاء العالم ومنها دول العـــالم الثالـــث التي تبنت هذا النمط من التنظيم السياسي إلى درجة أن الدولة أصبحت التنظيم الأساسي في القانون الدولي، فمنظمة الأمم المتحدة لا تقبل في عضويتها إلا دولا كاملة السيادة.

إن انتشـــار الدولة بـــالمفهوم المشار إليه سابقا كان بسرعة كبيرة جدا، فلم يمضي النصف الأول مـــن القرن العشرين حتى سجلت أكثر من 150 دولة < أمة > في منظمة الأمم المتحدة، وهكـــذا غزت العالم ونمت أو على الأقل تعممت، فعالمية الدولة ظاهرة ليست تافهة وإلا كيف نفســـر هذا النوع المتسارع من الشكل السياسي كان قليلا منذ قرنين[1]، حتى أصبح هذا العصر القرن – القرن العشرين – هو بحق عصر عالمية الدولة وكونية الدولة[2].

ومـــن العالم الأوربي انتقلت الظاهرة إلى العالم الثالث بحيث أصبحت الدولة أقوى جهاز وأفضل أداة لقيادة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فالميزة الأساسية للمجتمعات المعاصرة الراقية منها أو التابعة تكمن في تقوية جهاز الدولة واتساع مجال تدخلها في الاقتصاد والمجتمع، ويـــتجلى ذلـــك فـــي تعـــاظم دورهـــا الاقتصـــادي وفـــي تعزيـــز الأنظمة السياسية، وموجة الدولة هذه لا تقتصر على المجتمعات الرأسمالية[3]، بل تمتد إلى كافة المجتمعات الأخرى ومن بيـــنها دول العالم الثالث التي وجدت نفسها بعد نيلها للاستقلال السياسي بحاجة إلى جهاز قوي وأداة صـــلبة لقـــيادة المجـــتمع نحو التنمية والتحديث وبناء أسس الدولة الحديثة، ولم تجد هذه المجـــتمعات من وسيلة أخرى سوى استيراد نموذج الدولة الغربي، فالدولة إذن في العالم الثالث هي دولة مستورد غريبة عنه وعن المجتمع، فقد أدى الإلحاح بالبحث عن هوية قومية إلى تقليد دول القوة الاستعمارية السابقة وبالتالي فإن البحث عن إقامة دولة ما هو إلا رد فعل للاستعمار ذلـــك أن أهم الحقائق السياسية في القرن العشرين هي انتهاء فترت الحكم الاستعماري وظهور دول مســـتقلة حديـــثا فـــي أفريقـــيا وآســـيا وأمريكا اللاتينية[4]، هذه الدول الحديثة التي أعاقها

---

(1)- ميشـــال مـــياي. دولـــة القـــانون – مقدمـــة فـــي نقـــد القـــانون الدســـتوري- الجزائـــر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1990 ص 21.

(2)- Paul Vielle.(L'Etat Periphirique Et Son Heritage). Peuples Méditerranéenne. (n° 27-28. Avril – Septembre 1984). P 5.

(3)- أحمـــد الحارثـــي. عناصر أولية لمقارنة إشكالية الدول. *في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب*. المغرب: إفريقيا الشروق العربي. 1992. ص 85.

(4)- فـــريل هـــيدي. الإدارة العامـــة – منظور مقارن – ترجمة محمد قاسم القريوني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1985. ص ص 165-166.

الاستعمار لسنوات عديدة بل لقرون كما هو الشأن في دول أمريكا اللاتينية عن إقامة نظام الدولة الحديثة، لم تسمح القوة الاستعمارية بذلك إلا في القرن العشرين عندما ظهرت معطيات جديدة على مسرح الأحداث العالمية ولم تستطع القوة الاستعمارية أن تغير مجرى التاريخ، فاضطرت مرغمة على منح هذه الدول الاستقلال السياسي.

وهكذا استطاعت دول العالم الثالث أن تشق طريقها في بناء هوية وطنية متمثلة في إقامة الدولة الحديثة لبناء وتشكيل مجتمعاتها، وتحملت بذلك دولة ما بعد الاستقلال عملية البناء والتحديث، وعلى هذا لا نغالي أن نقول مع عالم الاجتماع العربي محمد الجوهري[1] << أن النصف الثاني من القرن العشرين هو حقبة الدولة >>، فقد شهدت معظم بلاد العالم الثالث في هذه الفترة تدخلا سافرا من جانب الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية، بحكم تخلف هذه المجتمعات، وإذا أخذنا الصناعة باعتبارها القطاع الرئيسي في اقتصاد أغلب المجتمعات اليوم، فسوف نجد أن الدولة تلعب دورا متعاظما في إدارة القطاع الصناعي أو توجيهه أو كليهما معا، ولم تقتصر الدولة على ذلك بل تحملت على عاتقها تقديم الخدمات الأساسية لمجتمعاتها مثل، الصحة، التعليم، توفير مناصب العمل، والسكن وغيرها من الخدمات الضرورية والأساسية.

ومهما كانت الاختبارات السياسية والإيديولوجية فإن الدولة في العالم الثالث لعبت ومازالت تلعب دورا رئيسيا ورائدا في كل ما يجري في هذه المجتمعات، فالفراغ المطلق الذي تركه الاستعمار في هذه التشكيلات الاجتماعية الطرفية (اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وثقافيا) جعل الدولة تتحمل على عاتقها قيادة عملية التنمية التي كان لها هدفا مزدوجا، فمن جهة البناء القومي ومن جهة ثانية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا وجدت الدولة نفسها في دول العالم الثالث أكثر قوة وتزداد قوتها يوما بعد يوم في ظل غياب منافس حقيقي لها في مجتمعاتها، حيث استطاع الاستعمار أيام احتلاله لهذه المجتمعات أن يحطم كل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعند الاستقلال وجدت الدولة نفسها في الساحة ولا منافس حقيقي لها بل تحملت هي نفسها إعادة بناء هذه الأبنية المحطمة والمنهوكة القوى، وبذلك أصبحت للدولة في العالم الثالث أكثر أهمية وفعالية بالنسبة لكل أنشطة المجتمع، وتحدد خطورة الدولة

---

(1)- محمد الجوهري في أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. الرؤية السوسيولوجية. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1987. ص ص 6-7.

فـــي هـــذه المجتمعات في أنها أداة للربط أو الاتصال من نظام عتيق للقيم الاجتماعية والثقافية وآخر معاصر يتعلق بالأساليب المادية والتكنولوجية للتحكم في مصدر الثروة والطاقة، وينبغي على الدولة حينئذ أن تتميز بالمرونة الشديدة لإيجاد صلة وترابط بين نقيضين سعيا وراء تحقيق أهـــداف المجـــتمع[1]، المتمـــثلة فـــي بنائه اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فالوضعية التي تركها الاســـتعمار فـــي هـــذه المجتمعات التابعة كانت تستدعي عملا فوريا وبدون انتظار، فالخراب والدمار والتبعية المطلقة للخارج ونقص أو انعدام الخدمات الضرورية والأساسية وضعف البنية القاعدية كلها كانت مميزات دول العالم الثالث في فترة نهاية المرحلة الكولونيالية.

فعملية البناء القومي المتمثلة في بناء دولة قوية كانت هي الشغل الشاغل لقادة هذه الدول، ولم يكن النجاح الحقيقي لمفهوم الدولة مهمة سهلة في معظم الدول الحديثة الاستقلال، إذ أن ذلك يستلزم النجاح في مواجهة تحدي التطور السياسي الذي يتطلب كما يرى "بالمر" (Palmer) خلق نظـــام مـــن المؤسســـات السياسية القادرة على ضبط السكان في الدول وتعبئة الموارد المادية والبشـــرية بهـــدف تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون التخلي عن دورها في الرقابة أو في تعبئة الموارد[2].

ورغـــم المصـــاعب التي تواجهها دول العالم الثالث والتي قد تعيق حركة التنمية وتحديث هـــذه المجـــتمعات، فـــإن كل الاتجاهات النظرية والمعرفية التي درست العالم الثالث تتفق في ضرورة وجود وتعميم جهاز الدولة، وإن كان الاختلاف بين هذه الاتجاهات يظهر حول الهدف من هذا التعميم، وهكذا فإن مفهوم البناء القومي أو الوطني هو الذي سيصبح منذ الخمسينات من القـــرن الماضي حجر الأساس في بناء نظام المعرفة المتعلقة بالعالم الثالث، حيث يلتقي الاتجاه الأنثروبولوجـــي الأنكلوسكسوني الذي كان ينظر إلى ما يجري في المجتمعات النامية على أنه تعميم للدولة العقلانية وبين الاتجاه الماركسي الذي كان يتحدث عن حركات انعتاق قومي تشكل جـــزء لا يتجزأ من الثورة العالمية البروليتارية أي النظريات النابعة من الليبرالية الغربية وتلك المنبـــثقة عن اشتراكية الدولية[3]، وذلك بعد أن فرض منطق الدولة الحديثة نفسه على الساحـــة المحلـــية والدولـــية وأصـــبح تعميم هذا النموذج مسألة وقت فقط، وهكذا أصبح مسار التاريخ

---

(1)- محمود الكردي. دراسات في التنمية والتخلف. القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع. بدون سنة. ص 223.
(2)- فريل هيدي. مرجع سابق. ص 166.
(3)- برهان غليون. الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي. في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. مرجع سابق. ص 39.

الحديث يسير في اتجاه واحد وبدون رجعة نحو تعميق هذا النموذج من التنظيم السياسي وفي كل المجتمعات رأسمالية كانت أم اشتراكية مجتمعات متقدمة أم مختلفة وتابعة لم يعد هناك فرق، وعلى ما يذهب عالم الاجتماع السياسي العربي "برهان غليون"[1]، فإن المنطق الباطني لفكرة أو نظرية البناء القومي كان يقوم على الاعتقاد بأن المطروح عمليا هو تعميق نموذج الدولة القومية الحديثة باعتباره الغاية التاريخية الطبيعية للبشرية الراهنة والمتحضرة وباعتبار أن الذي حال دون هذا التعميم لم يكن إلا الاستعمار نفسه الذي قطع على بعض المجتمعات خط سيرها الطبيعي هذا، وتظهر ملامح هذا النموذج المستورد بالخطوط العريضة وكما يتجلى في الأدبيات الاجتماعية والسياسية لتلك الحقبة، في بعض الأهداف والمبادئ التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- إنشاء دول مستقلة وذات سيادة، أي متحررة من ضغوط الدول الأخرى وصاحبة قرارها في الشؤون الخارجية وهو القرار الذي كانت تنافسها عليه وتحرمها منه الدول الاستعمارية التي فرضت نفسها حامية أو وصية عليه.

2- تأكيد سيادة هذه الدولة داخليا، أي تأكيد حقها المطلق في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بكل ما يدخل في نطاق حدودها سواء تعلق بالأفراد والمواطنين، وما تعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية أو بالثروات الطبيعية.

3- بلورة السياسات الاجتماعية، الاقتصادية لتحقيق التنمية وتحديث هياكل الاقتصاد والمجتمع.

4- بث الروح الوطنية وترسيخ انتماء الأفراد وولائهم للدولة باعتبارها المصهر الاجتماعي ولولب عملية التحويل القومي.

إنها تحديات كبيرة مطروحة أمام دول العالم الثالث ينبغي أن تواجهها بسياسات وباستراتيجيات لا تقل تحديا عن هذه المصاعب والتحديات، وهكذا يظهر أن دول العالم الثالث كانت فعلا أمام امتحان عسير جدا، ولكن هل نجحت دول عالم الثالث في كل هذا، أي بناء دولة ومجتمع واقتصاد حسبما كانت تخطط وحسب تطلعات جماهيرها المحرومة من كل شيء؟

إن الإجابة على هذا السؤال رغم مشروعيته ليست عملية سهلة خاصة إذا علمنا أن دول العالم الثالث وكما يقول "محمد الجوهري" كانت بين شقي رحى حقيقية هي ميراث التخلف

---

(1) نفس المرجع السابق. ص 39.

الرهيب وقسوة التبعية وقيودها وتسلطها[1]، فالإجابة على هذا السؤال تتطلب البحث العميق لمعرفة فشل ذلك أو نجاحه، وما هي الأسباب الحقيقية، وهذا سيكون أحد انشغالاتنا في هذه الدراسة، وهل هناك فعلا دولة حقيقية على نموذج الدولة الغربية؟ أم هناك سلطة فقط تحكم وتتحكم تديرها قوى عالمية كبرى يهمها أن تظل بلاد العالم الثالث ضعيفة ومتخلفة، وهل هناك فعلا خطط للتنمية حقيقية بالمعنى العلمي الموجود في الشرق أو في الغرب؟ أم هناك مشروعات عامة يغلب عليها النقل عن التجارب الأخرى، نتيجة لتمركز السلطة في يد فرد واحد وبالتالي فإن قوة القرار السياسي والإداري سيكون لها أثر في نشأة هذه المشروعات[2]؟ كل هذه الأسئلة تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها لتحديد طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث وخاصة إذا علمنا العلاقات البنيوية التي تربط النخبة السياسية في الدولة التابعة بالمراكز الرأسمالية وتأثير كل ذلك على طبيعة الدولة والجماعات الحاكمة ودروها في عملية البناء والتنمية.

إن أغلب الدراسات التي تناولت الدولة في العالم الثالث تجمع على أنها وافدة بمعنى أن العالم الثالث لم يعرف نظام الدولة إلا بعد دخول الاستعمار، حيث كان مهندسوا النظم السياسية لمرحلة ما بعد الاستعمار أكثر رغبة في استعارة نموذج الدولة الغربي لأن حاجتهم الملحة في تأسيس نظام سياسي لم تترك مساحة كافية من الوقت لابتكار نماذج بديلة أكثر مناسبة للمشكلات والثقافات الخاصة بالمجتمعات المستقلة حديثا[3]، بالإضافة إلى هذا فإن النظريات الغربية التي برزت في تلك الحقبة كانت تؤدي إلى التصور بأنه لابد لمسيرة العالم الثالث أن تقوده في النهاية نحو الديمقراطية التي هي – لعدم وجود نماذج أخرى– وجهة التاريخ النهائية[4]، وهذا ما دفع عالم الاجتماع التركي "علي كازا نجيكيل" أن يطرح سؤال

---

(1)- محمد الجوهري. مرجع سابق. ص 6.

(2)- عبد الغني عبود. "أقوال في التنمية فات المسؤولين في العالم العربي سماعها". مجلة الفكر العربي. (عدد 45 مارس 1987). ص 77.

(3)- برتراند بادي وبيار بير نباوم. "معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية لليونسكو. (عدد 140 جوان 1994). ص ص 12-13.

(4)- برتراند بادي. الدولة المستوردة. -تغريب النظام السياسي-. ترجمة لطيف فرج. القاهر: دار العالم الثالث. 1996. ص 5.

فـــي غايـــة الأهمية مفاده: لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية التي لا تمر بظروف اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟ وأهمية طرح هذا السؤال هي أن نموذج الدولة الحديثة فـــي تركـــيا (على سبيل المثال) لم يتم فرضه بواسطة قوة استعمارية كما حدث في معظم دول العالم الثالث، ففي الحالة التركية وقع الأمر اختياريا وواعيا من خلال عملية التقليد والمحاكات، ويصل الباحث في تحليله إلى نتيجة مفادها أن تعثر المحاولة هنا قد يرجع إلى اعتبارات إضافية (غير الاستعمار) وهي الاعتبارات الثقافية ومجوعة القيم المستمدة من الأديان العضوية والتباين السياســـي كانعكـــاس للتباين الاجتماعي القائم، ويضيف أن المشكلة تزداد تعقيدا في مجتمعات العالم الثالث لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها يتطلب كذلك بناء أمة بالمعنى القومي العلماني، وعمليـــة بناء اقتصاد وطني في الوقت ذاته، وينتهي "كازانجيكيل" إلى نتيجة وهي أن المحاولة المثلثية (بناء الدولة + بناء أمة + بناء اقتصاد وطني) في ظل استمرار التبعية تؤدي إلى وقوع المجـــتمع فـــي براثـــن الدولـــة التسلطية واشتداد العنف والعنف المضاد، وتاليا عدم الاستقرار السياســـي والاجتماعـــي، ويدلل على هذه الملاحظة بوقوع 108 انقلاب في بلدان العالم الثالث خـــلال الفترة 1960-1982[1]. هذا ما يفسر في جانب كبير منه ارتباط هذه الدول بالمتروبول والـــنظام الرأســـمالي العالمـــي، بل لقد سعت كثير من دول العالم الثالث إلى إقامة دولها وفق الـــنموذج الغربي، وترتب على ذلك أن هذه الدول لم تتبع من ضرورات داخلية ولم تكن نتيجة لـــتطورات سياسية داخلية، بل كانت مفروضة من فوق على المجتمع، وهذا ما يفسر من جانب أخـــر العلاقـــة المقطوعة والمتوترة بين هذه الدول ومجتمعاتها، فأغلب دول العالم الثالث تشهد انفصـــالا شـــديدا بيـــن جهاز الدولة والمجتمع، وهذا نتيجة للظروف التاريخية التي مر بها هذا الجزء من العالم من جهة وعدم سعي هذه الدول لترقية المشاركة السياسية وإدخال الديمقراطية إلـــى مجتمعاتها من جهة أخرى، فأغلب هذه الدول إن لم تكن كلها حكمها نظام الحزب الواحد ومـــا يعنـــي ذلـــك من تقلص هامش الحرية السياسية والمشاركة السياسية وتحول تلك الأنظمة الحاكمة إلى أنظمة ديكتاتورية استبدادية وتسلطية، بل أنها أحزاب بقيت حاكمة منذ حصول هذه الدول على استقلالها السياسي إلى يومنا هذا.

---

(1)- سعد الدين إبراهيم وآخرون. مرجع سابق. ص 73.

ففـــي دراســـة لأحـــد الباحثين "ميردال" عن الدولة في العالم الثالث والتي يصفها "بالدولة الرخوة " (L'Etat Mou) حيث تتميز هذه الدولة بالغياب الكامل للنظام الاجتماعي، وهذا الغياب يـــترجم بالافـــتقار إلـــى التشريعات وخاصة المتعلق بتطبيق واحترام القوانين وغياب الامتثال للقواعـــد والأوامـــر التي تفرضها السلطة، إضافة إلى انتشار ظاهرة الرشوة، ويخلص ميردال بالقول إلى أنه في ظل غياب معتبر للنظام الاجتماعي، فإن التنمية ستواجه مشاكل عويصة وفي كـــل الحـــالات ستجد الدولة نفسها متأخرة[1]، وقريب من هذا الطرح يذهب الباحث "عز الدين شـــكري"[2] فـــي دراســـة له عـــن أزمة الدولة في إفريقيا والتي يربطها بعوامل تاريخية نتيجة للاســـتعمار يرى هذا الباحث أن الدولة في إفريقيا تمر بأزمة عميقة ومتزايدة تشمل كافة أبنيتها ومؤسســـاتها بحيث أصبحت هذه الأزمة تهدد وجود الدولة في حد ذاته، ومن أبرز مظاهر هذه الأزمة:

1- المعارضة المتزايدة التي تبديها شعوب العديد من الدول الإفريقية لنظم الحكم السائدة والتي ارتبط وجودها بوجود الدولة ذاتها.

تزايد اتضاح فشل الدولة الإفريقية في الاضطلاع بالوظائف الأساسية التي حددتها لنفسها، وأهـــم هـــذه الوظائف قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عبر عن هذا "جوليوس نايريري" عن الاستقلال أبلغ تعبير عن هذا الفشل، حيث قال <<افترضوا بأن التحرير السياسي ســـيحل المشكلة الاقتصادية>>، كان استنتاجه وبعد عقدين لاحقين مختلف <<إنني أعرف بأننا كـــنا على حق في مطالبتنا بالوحدة وبالتحرر من الحكم الكولونيالي، إنني أعرف بأننا على حق بتأيـــيد المطالـــبة بالحـــرية السياســـية، لم تكن غلطتنا في مطالبتنا بالحرية، كانت غلطتنا في الافتراض بأن الحرية – الحرية الحقيقية – ستنجز بالضرورة ودون صعوبة تذكر بالتحرر من الحكم الأجنبي>> وهكذا بالنسبة لعدد كبير من الشعوب الإفريقية لم يجلب الاستقلال تغييرا في الظروف الاقتصادية وقليلا جدا – إن وجد – من التغيير الاجتماعي[3].

---

(1)- Gunnar Myrdal. <L'état Mon dans les pays sous développés>. *Revue Tiers Monde*. (N° : 37-39.1969). PP 5-24.

(2)- عـــز الديـــن شـــكري. <أزمة الدولة في إفريقيا>. *مجلة العلوم السياسية*. القاهرة: (عدد 110 أكتوبر 1992). ص ص 40-68.

(3)- بيـــتر ورســـلي. *العوالم الثلاثة*. -الثقافة والتنمية العالمية-. ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله. الجزء الثالث. بغداد: الشؤون العامة. 1987. ص ص 84-85.

2- تـزايد أنمـاط التبعـية للخارج، بحيث تحولت الدولة في كثير من الأحيان على وسيط بين الداخل والخارج أكثر منها فاعلا إيجابيا.

ويـرجع أسباب الفشل الوظيفي الذي تعاني منه الدولة الإفريقية إلى خاصيتين التصقتا بها منذ نشأتها وهما:

أ. عدم ملاءمة وسائل الدولة (عدم ملاءمة النظم الإدارية، وتشوه وسائل الدولة).

ب- عـدم ملاءمة أبنية الدولة للواقع الاجتماعي، حيث أقامت الدول الأوروبية إدارات لمسـتعمراتها على صورة إداراتها ومؤسساتها في أوروبا، وبنقل هذه المؤسسـات مـن المجـتمعات الأوروبية للمجتمعات الإفريقية حكم على هذه الإدارات منذ البداية بالاغتراب.

إن هـذا مـا يؤدي بنا إلى القول أن كل المشاكل التي تعاني منها الدولة الإفريقية والعالم الثالـث عمومـا فـيما يخص الدولة والمجتمع، وما يترتب عن ذلك من نتائج من تشوه الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، والتسلط وسيطرة طبقة الجيش على مسرح الحـياة السياسـية، أساسها الاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي، يقول "علي مزروي" <<إن أقصى أضحوكة فعلها الغرب على حساب إفريقيا هي إنشاء سجنين متناقضين، أحدهما قطري بشـكل راسخ وصلب، والأخر يمتد عبر القوميات بشكل لا يقاوم، الأول هو سجن الدولة ذات السـيادة وهـو قلعـة للسيادة العسكرية والسياسية، والثاني هو سجن الرأسمالية وهو يمتد عبر القوميات بشكل إلزامي، ويهزأ من مبدأ السيادة الوطنية ذاته>>[1].

وبـناء على ذلك وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن أطروحات نظرية التبعية التي ترجع تخلف وتبعـية هـذه الـبلدان سياسـيا واقتصاديا نتيجة لظروف تاريخية منشؤها الاستعمار والنظام الرأسـمالي العالمـي المتوسـع منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا، إلى جانب الآليات المـتعددة والمـتجددة لهـذا الـنظام (التبادل اللامتكافئ، التقسيم الدولي للعمل في شكله القديم والحديـث، الشركات متعددة الجنسيات ...الخ) كل هذا يجعل من نظرية التبعية الاتجاه النظري المناسـب لشـرح وتفسـير التخلف والتبعية وشكل وطبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث، وهذا في مقابل نظرية التحديث التي تنفي دور العوامل الخارجية والتاريخيـة فـي كل

(1)- بهجـة قرنـي. <<فائـدة مـتغربة ولكـنها باقـية. - تناقضات الدولة العربية القطرية->. *المستقبل العربي*. (العدد 105. نوفمبر 1987). ص 33.

ذلـك معتـبرة أن الدولـة في الغرب هي النموذج الذي يجب على دول العالم الثالث أن تتبناه للخروج من حالة التخلف الذي تعيشه والتي ترجع على سيادة الهياكل التقليدية والأنماط الثقافية التقليدية التي تقف حاجزا أمام التحديث والتطور.

إذا كانت الدولة في العالم الغربي قد تم دراستها من قبل علماء الاجتماع منذ الرواد الأوائل – وإن كـان ذلك بشكل بسيط – ودار حولها الكثير من النقاش من قبل العلماء المعاصرين، وخاصة الاتجـاه الـتعددي الوظيفـي، والاتجـاه الماركسي، وخاصة بعد أن تم تجاوز الطرح الماركسي الكلاسـيكي الـذي ينظر إلى الدولة نظرة آداتية، فإن الدولة في العالم الثالث لم يتم التطرق إليها إلا مـنذ وقـت قريـب نسبيا ويرجع ذلك بالأساس إلى أن العالم الثالث لم يظهر كواقع متميز إلا بعد الحـرب العالمية الثانية، فالنظرية الماركسية الكلاسيكية لم تتطرق إلى الدولة في العالم الثالث إلا بـالقدر الـذي كـان يخدم النظرية الماركسية في تطور المجتمعات، لأن اهتمام هذه الأخيرة كان منصـبا بالدرجة الأولى على المجتمعات الغربية الرأسمالية، وربما بدأ الاهتمام بدولة العالم الثالث منذ الخمسينات فقط خاصة بعد حصول العديد من دول العالم الثالث على الاستقلال السياسي، وبعد الـتطورات التي عرفتها المدرسة الماركسية في حد ذاتها، أين أصبح العالم الثالث يحتل الموضوع الرئيسـي عـند أحد اتجاهات هذه المدرسة متمثلا في مدرسة التبعية، وبالموازاة مع ذلك تطورت نظـرية التحديث على أيدي عدد من علماء الاجتماع وخاصة مجموعة من الباحثين الأمريكيين من أبـرزهم "تـالكوت بارسونز"، فأصبح العالم الثالث موضوع اهتمام الباحثين السياسيين الذين كانوا متحمسـين لإظهار البلدان التي تشق طريقها نحو الاستقلال أن التنمية ممكنة برعاية الغرب (وليس الاتحـاد السـوفياتي سـابقا) وعكست المؤسسات الأكاديمية هذا الاهتمام وذلك بدراستها للظروف الاجتماعـية والاقتصـادية المؤديـة للتحديث[1]، منذ تلك اللحظة تعاظم الاهتمام بالدولة في العالم الثالـث لأنهـا أصبحت ضرورة اقتصادية وسياسية من اجل تحقيق التطور والتقدم، أو بلغة أخرى لتحقـيق التنمـية المنشودة في هذه المجتمعات، إضافة للدور الذي تقوم به لإضفاء صفة الشرعية علـى تلـك الدول، حيث اعتبرت كرمز للاستقلال الوطني والشرعية القانونية وأداة فعالة للتنمية، وذلـك فـي ظل غياب الطبقة المؤهلة مثل الذي حدث في المجتمعات الغربية حيث تحملت الطبقة البرجوازية مسؤولية بناء القاعدة المادية وتحقيق التطور والتنمية.

(1)- أندرو وينتر. مدخل لسوسيولوجيا التنمية. ترجمة حمدي يوسف. بغداد: دار الشؤون الثقافية 1986.ص68.

إن أهمـــية الدولة في العالم الثالث تترجم بالمهام العديدة التي تقوم بها في المجتمع، حيث تلعـــب دورا مركزيا في النشاط الاقتصادي كيفما كانت الاختبارات الاقتصادية والإيديولوجية، مـــن هـــذا المـــنطلق فإن الاهتمام الراهن بالدولة يرجع في الأساس إلى النمو الملحوظ لدورها وتعـــاظم حجمهـــا وتـــزايد تدخلاتها في مسار التنمية، إضافة إلى دورها في تشكيل مجتمعاتها وبـــنائها الطبقي وفق إيديولوجية الطبقة الحاكمة، فالبناء الطبقي في العالم الثالث كان للدولة فيه دورا كبـــيرا، بـــل أن الدولـــة هي التي شكلت هذه الطبقات، فعبر نموذجها التنموي تشكل بناء طبقي ارتبط بالأساس بهذا النموذج، فالمجتمع المحيطي لا يتطور إلا بواسطة الدولة ويكمن في الدولة ويشتغل بواسطة الدولة[1].

إن الحديث عن البناء الطبقي في دول العالم الثالث عامة وإفريقيا خاصة يقودنا إلى تناول موضوع الطبقة الحاكمة وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج للتعامل مع قضية الطبقة الحاكمة وذلك على النحو التالي:

- <u>الـــنموذج الأول</u>: يعكـــس الاتجاه الفكري الذي يرى في الذين ورثوا جهاز الدولة بعد الاستعمار طبقة وسطى جديدة تسعى إلى تنمية وتحديث بلدانهم أسوة بالدول المتقدمة.

- <u>الـــنموذج الثانـــي</u>: ويـــرى أنصاره أن هناك تكوينا طبقيا كاملا حول جهاز الدولة في إفريقـــيا، وتتمـــيز مصـــالح هذه الطبقة وتتصارع مع مصالح جماهير السكان، وقد عبر "كلود ميلاتوتس" في بحثه عن التحليل الطبقي للعملية البيروقراطية في مالي بوضوح عن هذا الاتجاه إذ ركز على أهمية دور البيروقراط وكيف أنهم أعدوا من جانب المستعمر للقيام بالمهام التي قد يتعذر تنفيذها على أيدي الأوروبيين أنفسهم.

- <u>الـــنموذج الثالـــث</u>: ويطـــرحه "روجر موري" من خلال تحليله لسلطة الطبقة السياسية الجديـــدة فـــي غانـــا، وهذه الطبقة الجديدة تتمثل في إطارات وقادة الحزب، ويرى "موري" أن هـــؤلاء قد أتوا من بين صفوف البرجوازية الصغيرة، ويخلص إلى القول بأن الدولة في مرحلة مـــا بعد الاستعمار تعد أداة حقيقية للتفاوض والوساطة مع الرأسمال الأجنبي، وفي هذا الصدد

(1)- Kostas Vergoupoulos. <L'état dans le capitalisme Periphirique>. Revue Tiers-monde. (N° : 93 janvier – mars 1983). P44.

تصبح مقولة الاستقلال النسبي للبرجوازية الصغيرة قضية حيوية يمكن اختبار أهميتها من خلال أسلوب عمل جهاز الدولة[1].

إن أغلب الدراسات التي تناولت العالم الثالث تكاد تجمع على أهمية الدولة حيث تتبع هذه الأهمية من الدور الكبير الذي قامت به سواء محليا لقيادة مجتمعاتها وتشكيل بنائها الطبقي ووفقا لمنطقها الخاص وإيديولوجيتها أو دورها خارجيا كأداة يتم بواسطتها إدماجها وإدماج مجتمعاتها في النظام الرأسمالي العالمي.

انطلاقا من هذه الحقيقة تأتي هذه الدراسة محاولة إلقاء مزيد من التحليل على هذا الموضوع- الدولة في العالم الثالث- الذي نعتقد أنه لم ينل حظه من التحليل والبحث، والحقيقة أن تناول مثل هذا الموضوع ليس بالأمر السهل، حيث تختلط المفاهيم: الدولة، السلطة، الحكومة، مجتمع سياسي، مجتمع مدني، ولكن رغم هذه العوائق والصعوبات التي يثيرها مثل هذا الموضوع سنخوض في دراسته بطريقة تحليلية نقدية متعرضين لأهم الأطروحات والنظريات التي درست العالم الثالث، محاولين التركيز على دور الدولة في هذه المجتمعات وطبيعتها، وإلى أي حد استطاعت هذه الدولة أن تنجح في مهمتها المعلنة منذ البداية وهي إخراج هذه المجتمعات من التخلف والتبعية التي أحاطها بهما الاستعمار، فنضال الدولة – حسب ما أعلنه قادتها – هو نضال ضد كل أشكال التبعية ونضال للتحرر من قيود التخلف.

إن اهتمامنا بهذا الموضوع ينبع أصلا لقلة ما كتب عن الدولة في العالم الثالث من طرف أبناء هذا العالم، لأن معظم ما كتب عن المجتمع والدولة كان من طرف علماء الغرب، أما إسهامات أبناء العالم الثالث فهي قليلة نسبيا، ويجب أن نشير أن الدراسات التي تناولت العالم الثالث من طرف علماء الغرب لم ترق إلى المستوى المطلوب نتيجة لتحيز هؤلاء العلماء وتخيلهم عن الموضوعية العلمية من جهة إضافة إلى أنهم لا يهتمون بالعالم الثالث إلا بالقدر الذي يخدم أهدافهم ومصالحهم من جهة أخرى وحتى وإن درسوا هذه المجتمعات فإنهم يطالبون دوما هذه الأخيرة ودولها ابتاع نفس المسار الذي اتبعه الغرب في مسيرته التنموية والتحديثية ومسيرته نحو بناء الدولة الحديثة.

---

(1)- حمدي عبد الرحمان. <المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدولة في إفريقيا>. *مجلة السياسة الدولية*. (عدد 98 أكتوبر 1989). ص ص 81-82.

أمـا علماء العالم الثالث فإن تأثرهم بالأوروبية المركزية جعل أغلبهم يتبع نفس الأسلوب في التحليل، وهذا ما جعل دراساتهم تفتقد إلى الجدية والصدق الأمبيريقي، وهذا يرجع في جزء كبير منه إلى تناسيهم للخصوصية التاريخية لهذه المجتمعات التي تعرضت إلى استعمار طويل واستغلال بشع وما تبع ذلك من تشوهات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

رغـم كـل ما سبق لا يمكن أن ننفي وجود اجتهادات تحليلية تحاول التعرف على طبيعة الدولـة فـي العـالم الثالث ووظيفتها في مجتمعاتها، ولكن هذه الدراسات رغم قلتها تفتقد إلى التركـيز كمـا أنها نادرا ما تتطرق إلى خصوصية الدولة الطرفية واختلاف طبيعة هذه الدولة ووظيفـتها عـن مثيلاتها في المركز، أما في العالم العربي فإن الأمر لا يكاد يختلف عما هو موجـود على مستوى العالم الثالث، فالدراسات المخصصة في هذا الجزء من العالم قليلة جدا، وفـي أغلـب الأحـيان قـام بها أجانب تابعين للمستعمر القديم إذ أنها دراسات متحيزة وغير موضـوعية مـنطلقة من منطلقات نظرية وإيديولوجية وأحكام قيمية ذاتية، كل هذا يجعل تلك الدراسات محل شك، ويجب الحيطة والحذر منها عند دراستها ومناقشتها.

إن الدراسـات التـي تناولـت الدولـة العربية من الناحية السوسيولوجية أي تلك العلاقة الديالكتيكية التي تربط الدولة بالمجتمع، قليلة جدا بحيث لا نكاد نعثر على دراسات جادة وذات قـيمة علمية وأكاديمية في هذا الشأن ماعدا بعض المحاولات التي بدأت تظهر إلى الوجود في الثمانيـنات مـن القرن الماضي ومن طرف أبناء هذا الوطن العربي، وفي المقابل فقد ركزت كثير من الدراسات على الجانب الاقتصادي أو الدور الاقتصادي للدولة حيث تم وصف الدولة في هذا الإطار، بعدة أوصاف فتارة سميت بالدولة الرعوية كما نجد ذلك عند "إيليا حريق"[1] أو بالدولـة الريعـية كمـا وصـفها "حـازم البـيلاوي" و"محمود عبد الفضيل"[2] أو دولة رصد التخصيصات مقابل دولة الإنتاج كما تذهب إلى ذلك دراسة "جياكومو لوشياني"[3]، أو رأسمالية الدولـة كمـا تذهـب العديـد من الدراسات بينما اقترح البعض اشتراكية الدولة وغيرها من المواصفات والنعوت.

---

(1)- إيليا حريق. <الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية>. مجلة المستقبل العربي. (عدد121. مارس 1989).

(2)- حـازم البيلاوي. <الدولة الريعية>. مجلة المستقبل العربي. (عدد103 سبتمبر 1987). ومحمود عبد الفضيل. <السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية>. نفس المرجع.

(3)- جياكومو لوشياني. <دول رصد التخصصات>. نفس المرجع.

إن الاهتمام بالجانب الاقتصادي للدول العربية عموما له ما يبرره إذ تحملت الدولة العربية وفـــي غياب مؤسسة أخرى أو طبقة اجتماعية قوية ومتماسكة قادرة على قيادة المجتمع، وجدت الدولـــة العربية نفسها كقوة قوية لا ينافسها في ذلك أي قوة أخرى، فتحملت بذلك بناء المجتمع خاصـــة اقتصـــاديا نتـــيجة للوضعية السيئة التي تركها عليها الاستعمار، أما النواحي الأخرى كالسوسيولوجية والسياسية فلم تكن تمثل أهمية كبيرة في مجال البحث الأكاديمي.